

بازدید شد
۲۷ - ۲۷

بازدید شد
۱۳۸۲

۳۷۵۸

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: قواعد و احکام فی سبک المهر و الحرام

مؤلف: علامه حلی

موضوع: فقه

شماره ثبت کتاب: ۷۸۲۱

شماره قفسه: ۳۷۵۸

۵۸

کتاب فهرست شده
۲۲۷۴



بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

سنة ١٢٨٥
هذا الكتاب من مخطوطات
مكتبة جامعة القاهرة
التي هي من ممتلكات
الحكومة المصرية



تتبع

في باب النكاح

في باب النكاح وفيه ابواب في المقدمات وهي سبعة مباحث الاول
النكاح مسجوب وثاكر في القادر مع شدة طلبه وقبحه ان شئت الوقي في الزنا سواء الزوج والزوج
والاقرب انه افضل من الخطي للجماع ولم يمتنع نفسه اليه ويبنى ان يجوز الولود البكر العقيمة الكثيرة
الاصل واصله ركعتين وسؤال الله ان يزوجهم من النساء الغنم فرجها واحفظهم له في نفسها
وماله واولادهم رزقا واعظمهم بركة وغيره من الادعية والاشهاد والاعلان والخطبة قبل
العقد واقفاعة ليلا ويكره والفرق بين العقب الثاني يستحب عند الدخول صلوة ركعتين
والدعاء وامر المرأة بذلك ووضع يده على راسها والدعاء وطهارتها والى قول ليلا والتمسك عند
الجماع وسؤال الله الولد الصالح الذكر المستوي والولي عند الزفاف يوما او يومين واستسقاء
المؤمنين والاشبال لاجابة بل يستحب وكذا الاكل وان كان صليلا صليلا وبجوز اكل ثمار الغرس لا
الادب ان اراد به نطقا او بشاهد الحال وعملك حينئذ بالاضح على اشكال الثاني يكره الجماع في ليلة
الاحسن وفي يوم الكسوف وعند الزوال والغروب الى هابا شفق وفي الحاق وفيما بين طلوع الفجر
والشمس في اول ليلة كل شهر الا رمضان وليلة النصف وسواء مع عدم الماء وعند هبوب الريح
السوداء او الصفر او الزلزلة وعاريا ومحملا قبل الغسل او الوضوء ويجوز الجماع من غير غسل
غسل وجهه وحسنه ونظف اليه والنظر الى فرج المرأة مما عاوا استقبالا قبله واستدبادهما
الكلام بغير ذكر الله يجوز النظر الى وجهه من يريد نكاحها وكيفية ما رويها فاقية وما يشاء وان
وبالفكرس وروى الى شعرها ومحاستها وحسد حاس فوق الثياب والى الصفة يريد شراها والى

دون العكس والى اجل النعمة وشعر من الاثمنة واورية وان ينظر الرجل الى مثله لا يجوز
كان شابا حسن الصورة الا ربيدة او تلهذ وكذا المرأة والملك والنكاح يجان النظر الى الشين من
الجانين على كراهية ويجوز النظر الى شارب عند العورة وكذا المرأة ولا يحل النظر الى الاجنبية الا لضرورة
كالشهادة عليها ويجوز الى وجهها وكيفية امرأة لا تزيد وكذا المرأة وللطبيد النظر الى ما يحتاج اليه
للصالح حتى العورة وكذا الشاهد الى الزنا النظر الى الفرج يحصل الشهادة عليه وليس للرجل
النظر الى ما لا يملكه ولا الاجنبية ولا لاي سبب صحت الاجنبية ولا لضرورة النظر اليه وللصبي النظر الى الاجنبية
واعتدوا لبيان كاتصل على اشكال والمس في الحرام كالنظر الى الخطبة مستحبة اما تعريض الزنا
راغب عفيف فذلك او ربيد عليلك وانما لعن فذلك او انك على كراهية وان المسلم ان يملك
خير او رزقا ولو ذكر النكاح اظهر الخطيب كرسد رافق في نكاحه ونهى ابدا عما من المواعيد
الا بالعرف كان يقول عندى جماع يرضيك وكذا ان اخرجه مخبر التعريض كان يقول ربنا
يرضيك لان من الغشش واما تعريضها كان يقول اذا انقضت عندك تزوجت بك وكلاهما حرام
لذات العمل والمعدة الرجعية والمحرمة ابد كالمطلقه تسعوا كالمزوجة وكلمة صعد وكلمة الزوجة
من حرم عليه ويجوز التعريض لكونه من يفرق في العدة والتعريض بعدها او المطلقه تملكه ويجوز
التعريض لها من الزوج وغيره ويجوز التعريض من غيرها في العدة ويجوز من غيرها بعدها والمعدة بانها
كالخلع والخصخ نكاحها ويجوز التعريض لها من الزوج وغيره والتعريض من الزوج خاصة والا
تابعه ولو خرج في موضعها منه او عرض في موضعها ثم انقضت العدة لم يحرم نكاحها ولو اجابت
خفية زيد في غير حطبة غير نظر الا لاسم على الذمى في الزميمة ولو عقد الغير حصة
الصلح على عليه والد بانها في النكاح وغيره وهي ايجابا لسوا عليه والوش والافنية وانكح
المكر واظهاره وجوب النكاح بين اداة ومقارنته بقوله يا ايها النبي قل لا بد لك من احد
تدون الحيوة الدنيا الاية وهذا الخبر كذا يدعى الطلاق ان اخرتها بحياة الدنيا وقيام الدنيا
الصدقة الواجبة والمنذوبة على خلاف وضائفة الاعيين وهو يعرفها ونكاح الاما بالعقد والتمسك

والاستبدال بنسائه والزيادة عليهم حتى يشعروا بقوله كما انا اصلنا لك انما اوجبتك لايه والكنة
وقول الشعر ونزع لامتة البسها قبل لقاما بعد ولا يشعرون ان ينزع بغير عذر وان ينزع
ويطأ بغير مهر ويلفظ العدة وترك القسم بين زوجانه والاصطفا والوصلا واخذ المالكين
العطشان والحلي لنفسه ولا يشعرون ان لا يملكوا له الغنائم وجعل الارض مسجدا وترابها طهورا وجعلت
ازواجه امهات المؤمنين يعني غير انكاحهن على غير مساواة فارتفع بوجوب او طهر
لا تستهين امهات ولا تستهين عبا الى الكافة وبقيت معجزة وهي القرآن الى يوم القيمة
وجعل خاتم النبيين ونصرا لرغب وكان العذر ويرهب من سيرة شهر وجعلت امته معصومة
وحضر بالشفاعة وكان ينظر من رايه كان ينظر من قدامه يعني التحفظ والمس كان ينظر
عينه ولا ينام قلبه لذلك وجعل منتهى نساءه مضاعفا وكذا عقابته واجتنب له دخول مكة
بغير احرام واذا وقع بصره على امرأة ورغب فيها وجب على الزوج طلاقها الا واقام النكاح
ثلثة ايام ومنقطع ومثل ذلك في ولد ابنا لا يرثه بالانثى من انشاء الله كما **باب الثاني**
في العقد وفيه فصلان **الاول** في اركانه وهي ثلثة الصيغة ولا بد منه من ايجاب وقبول والفا
الاجاب ذوجك والتمسك وتمسكك والقبول قبلت النكاح او التزوج او المتعة ولو اقتصر
على قبيلت صح وكذا الوفاير امثل زوجتك فيقول قبلت النكاح ولا بد من وقوعهما بلفظ النكاح
ولو قصد بلفظ الامر الانشاء قيل بغيره كافي خبر سمي الصاعدي ولو قال تزوجتك بلفظ المستقبل
منشيا فقالت زوجتك جاز على راي ولو قال ببتك من فلان فقال نزع بقصد اعادة اللفظ
لنشاء فقال التزوج قبلت صح على شكل ولو قصد الاجل وكذا لم ينقد ويصح مع تقدير
بان يقول تزوجتك فيقول ذوجتك ولا يصح فيه بغير العربية مع القدرة ويجوز معها بغيره ولو كان
احد منكم كل ما بلغته ولو عجز اعمن التحطيم النطق او اصدى انشاء رعايد على القصد ولا
ينعقد بلفظ البيع ولا الهبة ولا الصدقة ولا التمليك ولا الاجارة ذكر المهر والاولا الباتية ولا
العادية ولو قال تزوجني ببتك فقال ذوجك لم ينقد حتى يقبل وكذا ان زوجتي ببتك وكذا اجبتك

صلى

خاطبا الى **باب** في ذوجك ولا ينقد بالكتابة للمعسر الا ان يضمن ثمنه يد على القصد
وبشرط التخيير فلم يثبت له المهر وانما المجلس قالت زوجت نفسي من فلان وهو غايب قبله قبل
لم ينقد وكذا لو اخرج العتول مع اهل بيته بحيث لا يعد مطابقا لا يجاب ولو اوجب ثمنه او اخطبه
قبل العتول بطل ولو زوجها الولي افتقر الى تعيينها اما بالاشارة او بالاسم او بالوصف المرافق لا يشك
فلو زوجته احدى بناته او هذا الحل لم يصح ولو كان له عدة بنات فزوج واحدة منها ولم يذكر
اسمها حين العقد فان لم يقصد معينة بطل وان قصد محققا ان اختلافه في المعقد وعليها فان كان الزوج
قد راعى كل من قال القول قول الاب لان الظاهر انه وكل التعيين اليه وعليه ان يسلم اليه المنوبة
ولو مات قبل البيان اقره وان لم يكن له من بطل العقد **الثاني** المحل وهو كل امرأة تباح العقد لها
ومساقاة ذكر المحرمات انشاء الله **الثالث** العاقد وهو الزوج او وليه او وليها كما يجوز
للزوجة ان يتولى عقدها فكذلك لها ان يتولى عقد غيره ما زوجها او زوجة وليه او وليها
والطرية فلا يصح عقد الصبي ولا الصبية وان اجازا الولي ولا المجنون رجلا وامرأة ولا السكران
ان افاق واجاز وان كان بعدا لم دخول ولا يشترط في النكاح الرشيدة الولي ولا الشهود في شيء من
الانكحة ولو تزوجا لكتان لم يبطل ويصح اشترط الحيا في الصداق لا النكاح ولو ادعى كل منهما الزوج
فصدقه الاخر صحكر بالعقد وتوارى ولو كذب الاخر قضى على المعترف باحكام العقد خاصة ولو ادعى
زوجية امرأة وادعت اختها زوجيته واقاما بينة صحكر بينهما ان كان تابيها سبق وكان قد
دخل بها الا صحكر لينة والاقرب الا فقار الى البين على التقديرين الامم السابق وفي النكاح الحكم
في مثل الامم والبنت اشكال ولو ادعى زوجية امرأة لم يثبت اليه الا بالبينه سواء عقد عليها ام لا
اولا بقصد الثاني في الاولياء وفيه مطالب **الاول** في اسبابها وهي في النكاح اما القرابة او
الحكم او الحكم اما القرابة فيثبت للولاية منها بالابوة والجدودة ومنها لا يثبت للولاية لا نسولم
ولام ولا جد لها ولا ولد ولا غيرهم من الانساب قريبا او بعيدا وانما يثبت للاب والجد للاب
وان علا وصل بشرط في ولاية الجد بقاء الاب الا قرب ولا يثبت ولا يثبتها على الصغير ذكرها

او ان يكونا وثيقا وكذا على الجنون مطلقا وان ملق وانما تلك هي حيث لو ان لا يكونا على حدة وان كان
 رشيدا وكذا على كونه كذا في اختيار ابناءه وليس عليه اختيار ابناءه وليس له ان يختار من غير
 الولي ان تزوج منه الولي عليه ولا ينسخ بعد النكاح وانما الحكم في ولاية الحاكم يختص في النكاح على البالغ
 القاصد العقل او من يجده وجوه بعد بلوغه ذكر كان او انثى مع العبط ولا ولاية له على الصغيرين
 ولا على الرشد من وليه مع وجود الاب لهجده ولو لا ولاية للوصي وان فوضت اليه الولاية على
 من بلغ فاسد العقل مع الحاجة والحجج على نفسه لا يجوز له ان يخرج الامتياز اليه فان تزوج
 غير حاكم كان العقد فاسدا ومع الحاجة فان الحاكم في تعيين الزوجية وبدونه وليس الاذن شرط
 فان زاد من مهر النكاح بطل الزايد وهذا انما يقتضيه تقدمه على ولادته الحاكم ولا ولاية للمنفق على المهر
 ولو اجتمع الاب والجد واختلغا في الاختيار فان عقدا قدم السابق فان اقر قاطم عقدا جرد ولا ولاية
 عندنا بالتعقيب ولا بالتعقب **المطلب الثالث** في مسقطات الولاية وهي اربعة **الاول** الرق فلا يكون
 ولا يوصيه المملوك على ولده حر كان الولد او عبدا للمولى او لغيره ولو اذن له المولى في بيعه وكذا المهرود
 المكتبة ان يخرج بعضه ولو وكل غيره في اليجاب او القبول لم يصح باذن السيد ونحو **الثاني** النقص
 عن كمال الرشد كالصبي والمجنون والمغيب عليه واسكانه ولو زال المانع عادت الولاية **الثالث** الكفر
 سلب الولاية عنه ولده المسلم صغيرا او مجنونا ذكر او انثى ولا يسلب لاديه عن الكافر ولو كان الجرد
 مسلما تعينت ولا ية على الكافر والمسلم دون الاب الكافر وبالعكس **الرابع** الاحرام وهو سلب
 عبادة القدر ايجابا او قبولا ولا يمنع من الرجة وشراء المار والبطان فان زال المانع عادت ولا ية
 ويستقل الولاية عند الحاكم حاشا الاحرام والعلم والرضى الشديد اذ ابقى مولا يتحصي والغير المستحق
المطلب الثاني في المولى عليه ولا ية في النكاح الاعلى ناقص بصفه او جنون او سورا او رق ولا ية
 ان تزوج المجنون الكبير عند الحاجة ولا ية على واحدة وان تزوج من الصغيرة اربعاً وان تزوج
 المجنون الصغيرة وان لم يكن ذلك لم تزوج المجنون الصغيرة والبالغة وكذا الحاكم المصلحة
 بكونه كانت او ثيبا ولا يفتقر الحاكم الى مشاوره اقاربها ولا الحاجة بل يكفي المصلحة فيها او سبب الحاجة

بأنه

بالان يزوج على ولا ية من تزوج باذن المولى مع الحاجة ولا ية على مهر النكاح اذ المهر ليس له المهر
 على خلاف الأصل في شريعة لسوء موطنها ما ولو تزوج بغير اذن فسد فان وطئ وجب مهر النكاح على
 اشكال ولو لم ياذن له المولى مع الحاجة اذن له السلطان فان عقد في عقد صحيح استقله نظر ولا يدخل
 تحت الحجر طلاق ولا طلاق العبد ولو طلب الرقيق النكاح لم يجز له بانه وانه المهرية بغيرها
 ولا يخل بالنكاح من دون اذنها سواء المتقار او الدوام على ان لا يكون سكران في حقها او مكاف
 في حقها او اوقرب يستقل المعنى في المرض بالترجيح فان رجعت او بعثها رقابا بطل العقد الا ان يجز
 المولى ولا ولاية على البانة الرشيدة انما عاود على البانة الرشيدة المهرية وان كانت بكر على الرقيق
 في النكاح والامام ولو تزوجها ابوها او جد ما وجب ما وجب على ابيه ان كانا اجنبا ان لا يستعمل من دونها
 بالنكاح وان يוכל انما يبيع عدمها وان تخد الى كبر الامة وان تخير بينه او خالفها او لم يخطبها
 ويعد ان لا يزوجها بالانكاح مع رغبتها استقلت اجماعا **المطلب الرابع** الكفاءة معبرة في النكاح ليس
 للمرأة ولا للمولى التزويج بغير كفاة والمراة في الاسلام والايان فلا يصح تزويجها على الفوة
 الا بغيرها او يجوز للمؤمن ان تزوج بمؤمن شامت المسلمات وليس بان تزوج بكافرة حرة اجماعا وفي
 خلافه اقره جواز المتوفى شامتة ولا استحباب عقده من دون الحرمان والمجوسية كتابية ولا تزويج بالانابة
 المعتزة بعد اوقافها على البيت عليهم السلام يستحب للمؤمن ان تزوج بمشرك ولا يحل ان تزوج
 بالعبدة وكذا اشراف النسب لا دون كالكهنية والعلوية بغيرها والعوية بالجمعي والاعوان كذا في النكاح
 الدينية بالاشراف وكل تمكن من النكاح شريطة اقل نعم والاقرب لعدم ولو تزوج بغيرها فالاقرب عدم
 استقل على الفسيف ولو خطب المهر في القادر وجب له بانه فان كان اخف من سواها ولو اشق الوكيل كان
 عاصيا لا اعمد ولا الى الاعلى فيكون تزويج الفاسق خصوصا شاربا الحرام ولو اختسب القبول في ان
 من غير عاقل الاقرب لبقائه الفسيف كذا في النكاح ولو خطب من تزوج بالعبدة انما كانت قد زنت ولا يزوج
 على المولى بالمهر ولو تزوجها المولى بالمجنون او الغشي او الغشي صح ولا يخار عنه البني وكذا الزوج العليل فان
 عيب يوجب الفسيف ولو تزوج بها بغيره لم يكن لها الختان اذ ابلغت وكذا لا يخلو لورثتها بالامانة ان لم
 خوف العنت **المطلب الخامس** في الاحكام اذ تزوج الاب والجد لاجد الصغيرين لزمت العدة والرضاء

بعد بلوغه ولا يكون من او المجهول ان يتبين انهما قد تزوجا او لم تزوجا او كانا من قبل او من بعد ذلك
لها الخيرة بعد العتق وان تزوجها الاب على استكمال النكاح من الاب والجد او على غير ذلك من احوالهم
او قوتى او لا يكونا قاتل ولا يزوجها من قبل الا اذا اذنت له في ذلك على رضى ولو كانا من قبل او من بعد ذلك
او كسلا او شديدا من تزوج الولي بدونه من قبل او من بعد ذلك فان اقرب ان لها الاقرب اقرب من غيرها على
نفسها او غيرها انما لا يكون له ولا يزوجها من قبل او من بعد ذلك فان كان من قبل او من بعد ذلك
او من وليها ان لا يكون ولا يقع العقد باطلاق اصله على رضى وليها في البكر او كانت عنده عتقها او كانت
في الشبهة من النطق ولو تزوج الاب والجد او الصغيرين فمات احداهما او رثته الاخر ولو عقد العتق في
احدهما قبل البلوغ بطل العقد ولا يرد ولا يبرأ ولو بلغ احداهما فجاز ان يزوج في مرقاة مات الاخر
فكالاول وان مات الميراث من الازواج فجاز في بيعه فلهذا ولا يبرأ من الازواج او جازا على
عدم سببية الرغبة في الخلع او جازة وورثته فان مات بعد ارجاء قبل الميراث فجازا ولو جاز
نفسية ولو نكح في المهر او رثته في النكاح في الميراث فجازا ولو جازا في العتق او في النكاح ولو
زوج احداهما الولي وكان بالفارسية او زوج الاخر العتق في مرقاة الاول عز الميراث في نصيبه فاحلف به
بلوغه ولو مات الثاني قبل بلوغه فجازا بطل العقد ولو تولى العتق في احد طرفي العقد رثته في
الميراث فجازا في المصاهرة فان كان زوجا حرم على الخاتمة ولا نفقة والام والبيت الا فاحلف على
في الام وفي الطلاق فجازا على عقد لازم فلهذا في المصاهرة وان كان زوجة لم يحل لها النكاح من غير الام
اذا فسخ والطلاق فجازا مع ولو اذن المولى العتق في النكاح فجازا في الميراث والام والبيت الا فاحلف في الميراث
فان نادى على التقديرين فان اذنا في مفسحة بعد الحرة واليه في مولاة وقيل في مولاة النكاح
ولو تزوجها الوكيل او الولد او من غيرها فجازا في الميراث فجازا في الميراث فجازا في الميراث فجازا في الميراث
مع المهر وطبق الولد واعتدت وورثت بعد ما الى الاول ولو اتفق بطله ولا يبرأ من الازواج وقيل حكم
بعقد كذا الاخيرين ولو كانا ففصل بين استحبابها اجازة عقد الاكبر وانما في عقد الاخر ولو دخلت
قبول الاجازة ثبتت عقده ولو تزوجته الام فجازا في الميراث فجازا في الميراث فجازا في الميراث فجازا في الميراث
ولو قال بعد العقد زوجك الفصولي من غير اذن وادعت حكم بمقوله مع الميراث فجازا في الميراث فجازا في الميراث

تم

الزوج في قوله مع الميراث فان نكحت حلف الزوج وثبت العقد بعده الاقرب بتقديم قوله في الميراث
غير ولو كان في العقد مباشرة ولو كسلا فان وكل عتق من الزوج وهل جعل الميراث الاقرب في ذلك
ولو قال رثته رثتي من رثتي لم يزوج الا من كسلا ونقل الميراث او كسلا او كسلا او كسلا او كسلا
زوجت من مهران ولا يقول لك يقول لك كسلا او كسلا او كسلا او كسلا او كسلا او كسلا او كسلا او كسلا
قالت زوجت منك فقال قبلت وتولى من مهران لم يقع الميراث فجازا في الميراث فجازا في الميراث فجازا في الميراث
مع الحجاب ولو نكح سابق بالعقد من الوليين على اثنين احتمل الفرق في ميراث من لم يقع له بالطلاق ثم جاز
من وقعت له النكاح واجبا لكل منهما على الطلاق ويحكم بطلان الطلاق مع الاجبار ويحكم في الحكم
ولو اشترت نكاحا من احداهما فجازا في بيعه ونكاحه بعد فسخ الاخر فان ثبت الاحتياط لم يجر وكذا لو اتي
نكاح من وقعت له الفرق لعدم العلم بان يزوج وكذا لو اتي بغيره وقولها او علم ان احداهما قبل الاخر
وعلمها النفقة في حين الطلاق على اشكال ولو اختلفا في الطلاق احتمل جسدتها على فسخ النكاح او الميراث
وعلى كل تقدير في ثبوت نصف المهر اشكال فيشك في ان طلاق قبل الدخول او في ايقاعه بالاجبار فاشتر
فسخ العتق وان اوجبه ان افتقر الى الفرقة ففصل بين المصحح على الوادع في كل منها السبق وعلى اوليه فان
انكرت العلم سلفت على نفقة فلهذا ما اعترف به في التداخي منها ولو انكرت السبق سلفت على
بفساد العقدين ولا يبقى التداخي منها وان نكحت ردت عليها فان حلفا مولا بطل النكاح ايضا
وان حلف احداهما ونكح الاخر حكما بفسخ نكاح الخائف وان اعترفت لها فعدا احتمل الحكم بفساد العقد
والاقرب طلبها بجواب سمع لانها اجابت بسبق كل منهما وهو صحيح وان اعترفت لها فعدا احتمل الحكم بفساد العقد
بفساد العقد من الاولين طالبها بجواب سمع لانها اجابت بسبق كل منهما وهو صحيح وان اعترفت لها فعدا احتمل الحكم بفساد العقد
من كون الخصم بالزوج الاخر وهل يختلف للاخر في اشكال نشأ من وجوب غيره بالمهر المثل الثاني
لو اعترفت له وعدمه كذا الوادع في زوجته اشكال فاعترفت لاحدهما ثم للاخر فان اوجبنا العلمين سلفت
على نفي العلم فان نكحت حلف الاخر فان قدنا العلمين مع النكاح كالبينة انشأت من الاول الى الثاني
للاول بينة اقوى من اقرارها وان جعلنا اقرارها ثبت نكاح الاول وحرر الثاني على اشكال **باب الطلاق**

ان كان قد مضى بالكبرية والاعبارة وانفس عقد الصغيرة والاعبارة بعد جملة ما لا يثبت ثباته في كل صفة ونصف
مردا ويرجع كما ان زوج على مضعها وبكبرية المرد ويرجع على البتات بالسوية ولو ارضعت بانفسها
فلا ضمان ولا تقضي الصغيرة من الكبرية ونحوه وان ارضعت على التقاقب يعلق بالاولى الكبرية او نصفه
ونصف الصغيرة وعلى كل من الباقيتين نصف من مضعها مع الدخول والادخل وجوب البقاء النكاح
بحار فان نكاح الكبرية قد زال قبل الاضلاع فلا يرجع **المسألة** لو ارضعت ام الكبرية او جدتها او اختها الصغيرة
على شكل من هذا الصغيرة ولم يدخل بنفس النكاح لا يلزمه ان كانت الام والكبرية اخوت وان كانت الصغيرة
الاخت فما لو ان كانت الجدة فالصغيرة خالة **المسألة** لو تزوج كل من الاثنين بزوجته صلبة ثم ارضعت
احدهما الاخرى جرت ارضعها الكبرية عليها ما نوب او الصغيرة على دخل الكبرية وكذا لو تزوجت ابوها
ثم باخر **المسألة** لو ارضعت جدة الصغيرة من احدهما بنفس النكاح لان لم يقسمه ان كان ههنا زوجة فلهما علم
زوجته ولو خالها وان كان الزوج في امانه او خاله الزوج **المسألة** لو ارضعت من لبن الزوج بعد موته
نفسه لم يثبت له الاقارب **المسألة** لا تحرم لم الرضعة من الرضاع على الرضعة ولا اختها من راضعها
منه ولا اختها ولا بنات اخيهما ولا بنات اخوتها وان حرم من لبنه جميع النكاح والنحل ولو ارضعت من لبن
ذات الاخت لم تحرم من الارض على الابن **المسألة** حرم الرضاع فيشترط في المحرمات بالمصاهرة
لدرج نكاح جلا على ما لم يرضع ولا حلال على ابنته من زواجات نسائه ولا بنات ابنته **المسألة** ان
لو ارضعت من لبنه النكاح بارضاها جلا على ابنته او زوجته او غيرها من النسب ولم يقصد الوفاة او قلنا
بانفسه في غير النكاح فيشترط ان يكون الرضاع سببا في ذلك ان كان مباحا لم يوجب ضمان كحق الميراث في ملك **المسألة**
لو سعت الزوج الصغيرة فارتفعت من الزوجية الكبرية وهي تايده رجعت في الصغيرة وبكبرية او نصفه
على استحقاقه ارضعها عشرة اشهر ثم ماتت فلا ترفع تحت احتمال الحوايل بالتحريم على الرضا فلم
كالو كانت تايها في الحجب والتقسيد فيسقط ثلث من الرضعة بسبب فعلها ونصفه لم يوجب الوفاة قبل
الدخول او يسقط ثلثا من الكبرية فان كان غير دخولها بسقط الباقي لانه اقل من النصف فلا ضمان
وبغير الصغيرة سدس مردا ويرجع على الكبرية ويحتمل سقوط سدس من الصغيرة ويؤم الكبرية فيسقط

نكاح

ثلث من الكبرية وتوزع الصغيرة سدس ان كان قبل الدخول وبعد اشكال **المسألة** الاقارب قبل ثباتها او استأجر
منفردا فلا يرد من الزوجية ويكفي انشايدان وانما بعد المراتب ولا يقبل الاقارب انشايدان ولا يقبل
فلا يسقط الشهادة به بطلان وسبع على الاقارب ويجوز انشايدان بعد اربع شرايط ان يكونا ذاكين وان يشايدن
قد انشايدن وان يكونا كاشفوا للشك لا يثبت على الجرح وان يشايدن انشايدان بطلان الشهادة في غير النكاح
الحلق ثم يشهد على القطع بان بينهما رضاعا محضا وان شهد على فعل الارضاع فيذكر الوقت والعقد والاقارب
انه ليس عليه ذكر وصول الدين الى الجوف ولا يكفي حكاية القرائن بان يقول رايته قد انشايدن ويصدق بحرك
ويقبل شهادته اما وحدها ولم الزوج وجده تسوارا في الزوج او الزوج ولو شهدت ام الزوج وشهدت
ام الزوج وبنته سمعت ما لم يتغير شهادته على الوالد ولو شهدت الرضعة ان بينها رضاعا قبلت ولا يقبل
شهادته مع ثلثها ولو ادعت ثلثه في النكاح والميراث فشاو شهدت بان الرضعة في الاقارب العتبات الميراث
اخره ولو ادعت بعد العقد انها اخت من الرضاع او امره او ابنته فبان صدقته قبل الدخول بطل العقد ولا مرد
لا مشعره وان كان بعد الدخول فلها المسمى مع الجمل ولا شى مع العلم بالتحريم ويحتمل مع الجمل من النكاح والاقارب
قبل الدخول او لا يحكم عليه بالخوض ونصف الصداق ويجوز الجمل ويجوز ان ادعت على سمعت وان كانت
في التي رضعت بالعقد محضا جلا على جملها به جازا العقد ونحوه العلم بغير النكاح فارتفعت في الزوج وقدرت في
مع الدخول جلا على جملها او لا فلا ولو كان لم يرضع او لم يرضع له المطالبة بالمسمى قبل الدخول بعد العقد ويجوز مطالبة به
المرد بعد الدخول ولو اصدقته على نكاحه فان كل حلفت على البتة فيكون الزوجية والمردع الدخول لا قبل ولا نكاح
او كان قد صلت الزوج او اوفاه كان قد ولف الصداق لم يكن له المطالبة به والام يكن له المطالبة وكان
ثابتا او لا قبل له ليس له المطالبة بحقوق الزوجية على اشكال في العقد ولو رجع بعد اقراره بارضاعه عند العقد
لم يقبل رجوعه وان ادعى الفلطة ولو اعترف قبل العقد بارضاعه لم يجرى العقد على اوكذ الدارة سواء صدقة
الاقرار ولو رجع المحترف منها لم يقبل رجوعه ولو اقر برضاعه فمقتضى الجمل يحكم قبل العقد وبعد **المسألة**
النصارى كل من وثق بالعقد الصحيح العام او المنقطع او المنكح حرم عليه الموطوءة وان علت وبناتها وان نزل
سواء تقدمت ولادته او تأخرت وان لم يكن في حجبها حوايل او اخذت الزوج جمعا وكذا جنتا خيها

وبنت اهلها الا ان يرتفع الزوج واما حال العود الى حاله فليس عليه ان يرضى بالزوج او يرضى بالزوج
 وانما بالزوج مطلقا لا يحرم الزنا المتأخر على العقد ان قلنا بالتحريم مع السبب اما الزنا المتأخر
 يحرم على المالك في القدر فلا يفتل انما يحرم على المالك في القدر فلا يفتل انما يحرم على المالك في القدر
 او المالك يرضى او يرضى او لا يرضى ولا خلاف في ان العقد الصحيح على المالك في القدر فلا يفتل
 انكفاه على العقد الصحيح على المالك في القدر فلا يفتل انكفاه على العقد الصحيح على المالك في القدر
 مطلقا او مطلقا او مطلقا او مطلقا او مطلقا او مطلقا او مطلقا او مطلقا او مطلقا او مطلقا
 او بعد صحتها مع البلوغ نظر في حكم العقد عليه وعلى العاقبة وان علا وان علا وان علا وان علا
 على العاقبة عينا بل صحتها فارقا فارقا فارقا فارقا فارقا فارقا فارقا فارقا فارقا فارقا فارقا
 اهلها الا ان يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 بالملك لا يحرم المالك مع الزوج ولو لم يملكه احد من الزوجين فمقتضى العقد لا يرتفع الزوج
 يملكه المالك الا اذا ارتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 مملوكه الموطوءة فزنا او شبهة فالأصح انه لا يوجب التحريم ولا يوجب العقد على الزوجين فمقتضى العقد
 انتفاء الشبهة ولو كانت مملوكة الزوجين فمقتضى العقد لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 مملوكه الزوجين فزنا او شبهة فمقتضى العقد لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 لا يعتق وعلى كل من ادعى الزوج من المثل ولو لم يملكه احد من الزوجين فمقتضى العقد لا يرتفع الزوج
 مردكوه والا فمقتضى العقد لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 امرانه حرم عليه او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 في قدرتها حرم عليه او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 استلزامه بعد الانتفاء ويحقق الولد مع الحمل ان يمسسه كسرة فصا حرم عليه او لا يرتفع الزوج
 مع الحمل لا يمسسه ويحقق الولد مع الحمل ان يمسسه كسرة فصا حرم عليه او لا يرتفع الزوج
 ففي الحاقه بالعدة كشكاله كشكاله كشكاله كشكاله كشكاله كشكاله كشكاله كشكاله

والرجوع عدة الوفاة وهو على المسمى في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 فاما الرجوع بعد التحريم الموطوءة في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة
 ولو اخرجت امرأة على الزنا فالحكم انما لا يحرم من عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 حيا او ميتا على شكل حرم عليه الموطوءة في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 كشكاله في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 قيل انما الغسل فاما ما يقتضيه التحريم ولا يحرم على المفعول بسبب شي **الفصل الثاني** في عدة الوفاة في السنة
 الجوزة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة
 بعد ان جعله فاما دخل قبل حرم عليه الموطوءة في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 فيما بعد رجوعه موطوءة في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 في السنة كشكاله في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 لا يرتفع الزوج من كل عقد لم يمسسه من قبله ولا يرتفع الزوج من كل عقد لم يمسسه من قبله ولا يرتفع الزوج
 ولو كان له اول لم يمسسه من قبله ولا يرتفع الزوج من كل عقد لم يمسسه من قبله ولا يرتفع الزوج
 فمقتضى العقد لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج او لا يرتفع الزوج
 فلا يحرم على الزوج عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة عدة جوهرة
 مسكه ليدل على الخيف واحدا او مسكه ليدل على الخيف واحدا او مسكه ليدل على الخيف واحدا او مسكه ليدل على الخيف واحدا
 عليه الانتفاء عليه الا ان يزوج احداهما وان طلقها وتزوجت غيره على شكله او لم يزوجت غيره على شكله
 الاقرب نعم وفي انتفاء كشكاله على الموطوءة في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 من كون الزوج مستند الى التحريم الموطوءة في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة
 انتفاء والاقرب نعم في عدة الوفاة في السنة كما لو طلق العدة الاقرب نعم ولو تزوج بعد الوفاة الجوزة قبل عدة

[illegible]

في الفقه

[illegible]

[illegible]

10

[illegible]

[illegible]

مفتوح

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

4

[illegible]

استغفر

في القرائن

[illegible]

[illegible]

۱۳۰۵

[illegible]

۱۳۰۵

[illegible][illegible]

[illegible]

4

[illegible]

نویس

[illegible]

يتبع من الزوج لو مات واحد من العدة ثمة اثنان في العدة
 فاعتدت وتزوجت قبل حتى يموت الزوجان الثاني والقريب انما تقوم عليه مودة اربع ولو ماتت
 مودة الزوجان او قبل العدة فالاربعة عشرة الشاكر لو عدا الزوج من ميسرة فاقبل من ميسرة زوجت
 وجب ان تقعد جميع العدة وان كانت قد تزوجت سقطت نفقة ما من قبل الزوج بخلاف ما كان
 قد تزوج من غيرها من غير انشائها عادت نفقة ما من قبل الزوج ولو تزوجت على الشاكر لا يملك
 الزوج ان يفسخ على ما عليه حتى يبرء ولو زوج بعد موتها وان كان لم يفرق مدة الترسيل العدة ومطالبة
 الزوج ولو لم يقبل موتها ولو اعلنت تبارك الله وتفريق وان ماتت انشائها فعدت عدة وعلى الشاكر ولو
 ماتت فان طهرت سبب وكان يبرأ ولو اعلنت فعدت عدة اربعة ايام وانما يوم موتها
 في العدة لا يخرج مع الغرض الفاسد ولو اوشق ما قبل الوقت موتها وان سبق الاثنان كان في العدة
 ثمة اربعة عشر مدة اثنى عشر على الاول وان كان اقل امكن العدة ثم اعتدت من الاول ولو لم يتم
 الاثنان لم يعد للمقابلة اعتدت من الزوج ثم من على الشاكر
 الاقرب ان افاكم بعد مدة الجسد
 بقية الدوام في الحيض العدة اربعة ايام فلو طهرت لم ينقض العدة
 وفي العدة ان
 في العدة عدة الاثني عشر الطلاق قرآن وان كان زوجها حيا او اقل ما يقرب في عدة
 عشر يوما ولو طهرت في الثانية اربعة ايام وحكم الفسخ ببيع حكم الطلاق الاقرب في ذلك وكذا الفسخ بالبيع
 ان كانت مرة وان لم يبرأ لم تحضر فعدت بائنا وتزوجت ولو طهرت في العدة اربعة ايام وحكم الفسخ ببيع حكم الطلاق الاقرب في ذلك وكذا الفسخ بالبيع
 في العدة عشرة ايام وفي طهرت ايام والحاصل بعد الاجلين ولو كانت تام ولو لم يبرأ فعدت بائنا وتزوجت ولو طهرت في العدة اربعة ايام وحكم الفسخ ببيع حكم الطلاق الاقرب في ذلك وكذا الفسخ بالبيع
 اربعة اشهر وعشرة ايام والذين كالمطهر في الطلاق والوفاء وقيل لا بأس ولو استفتت ثم طهرت
 فوطعت بغيرها ثم اعتقت امكن عدة الحرة ولو طهرت الزوج ايام ولو المولى رجعا ثم ماتت في العدة
 اعتدت عدة الحرة ولو لم يكن ايام ولو ماتت اعتدت عدة امه ولو كان بائنا اعتدت عدة الطلاق ولو طهرت
 في العدة اربعة ايام اعتدت امكن عدة الحرة ولو لم يبرأ فعدت بائنا وتزوجت ولو طهرت في العدة اربعة ايام وحكم الفسخ ببيع حكم الطلاق الاقرب في ذلك وكذا الفسخ بالبيع
 اربعة اشهر وعشرة ايام والذين كالمطهر في الطلاق والوفاء وقيل لا بأس ولو استفتت ثم طهرت فوطعت بغيرها ثم اعتقت امكن عدة الحرة ولو طهرت الزوج ايام ولو المولى رجعا ثم ماتت في العدة
 اعتدت عدة الحرة ولو لم يكن ايام ولو ماتت اعتدت عدة امه ولو كان بائنا اعتدت عدة الطلاق ولو طهرت في العدة اربعة ايام اعتدت امكن عدة الحرة ولو لم يبرأ فعدت بائنا وتزوجت ولو طهرت في العدة اربعة ايام وحكم الفسخ ببيع حكم الطلاق الاقرب في ذلك وكذا الفسخ بالبيع

[illegible]

۲۰

[illegible]

17

[illegible]

مفتی

[illegible]

[illegible]

الميلاد

ربنا والاعراف من غير بيان الغلبة وتوقع احوال وجبره ولو قال انت طالق واحدة وجعلنا واحدة فقل
 الاعراف من غير بيان الغلبة والشك بانك لو قال طالق نصف طالق او طالق نصف طالق
 وقع جبره لو قدمت الغلبة ولو قال لا يوجد طالق وان سرتي من جبرها فقل طالق صحيح او طالق
 بغيره الا بغيره الا بغيره لو كانت معناه طالق فقلت طالق نصف طالق واحدة في هذا المعنى وان
 في غير ذلك من الغلبة فاما طالق الشائكة فقل طالق الاعراف
 الطلاق وانما طالق ولو طلق زوجك على النكاح لم يلزم الاعراف مع الطلاق ولا يقع الطلاق باية اطلاق
 خالص على ان يفسر في الواقع استحالة ولو لم يفسر بغيره لم يلزم ان يفسر بغيره ولو كان في
 الجبر على الجبر بغيره لبا وكما لو اطلقا في احوال العوض قدم قولها مع الجبر وحصلت
 من طر فربما الطلاق بحقوق العدة ولو لم يفسرها الطلاق على العدة وانما طلق الجبر فاقول قول
 ولو انما طلق على النكاح والطلاق والطلاق في احوال العدة قبل طلق وقيل يقدم قولها ولو لم يفسرها
 على قول الطلاق بغيره الجبر احوال طلق ولو قال طالق الشائكة فقلت طلاق واحدة في
 فقال بغيره واحدة فقد اتفق على الاعراف شائكة في مقدار العوض فقدم قولها في جعل الطلاق
 في مقابل الشك فاما ما شهدوا واحد اختلف معه لانه قصدوا اثباتا لا غير فقدموا عدل طلاق
 فان اقامت امرأة شاهدا واحدا على عده لم تخلف معه لم يقبل شهادته ولو ادعى عليه اربعة اطلاق
 فانكرت وقالت احلني اجنبى قدم قولها مع الجبر في احوال العدة وبات بقوله والطلاق على الجبر
 لا عترة او كذا لو قال احلني على النكاح فقلت طالق في شدة احوال طالق واحدة فقلت بغيره
 وفسر على فقلان او اونس نعتي بغيره الاعراف لم يكن عترة ولو اطلقا على النكاح العدة وانما طلق الجبر
 بغيره على النكاح لم يفسرها طلاق فان قصدت في قصد الدوام فقلت بغيره قدم قولها وطلق
 الطلاق ولو قال احلني على النكاح فقلت طلاق واحدة في احوال العدة فقلت بغيره قدم قولها ولو قال احلني
 على النكاح في شدة فقلت بغيره بغيره الاعراف وكذا لو اطلقا على النكاح فقلت بغيره قدم قولها
 ويصح التوكيد في الجبر احوال طلاق في شدة العوض وفسر الطلاق واثبات العدة في احوال طلاق

[illegible][illegible]

[illegible]

3

[illegible]

[illegible]

الاستاذ

الوجه الثاني في كون الشكل لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في
فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
ولو قال لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
صحيح الاول وان كان الاول لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
بما هو عليه ان بقيت المادة ولو قال لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
ولا يلزم من كونه المادة في الشكل المادة الا ان يحلف على الاشياء فخلقها او من مادة الواسطة
على وجه آخر او من مادة الفعل لا يحصل الا وجه اقتضاها انما هو نفس قطعها او فلما انقولوه وهو العرفي
مستلزم الى ان يندفعوا بما بقيت ولو قال لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
ما يحصل في ان يندفعوا قطعها او فلما انقولوه وهو العرفي مستلزم الى ان يندفعوا بما بقيت ولو قال لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
لا يمكن ان يخص من الكثرة ما هو في ذاته من خلاف لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
في هذه الاشياء اخرى ولم يندفعوا في ذلك فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
فما لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
عقبة المبرهن لو تراقت في ظاهره في اقتضاها المادة الاولى ان كانت المبرهن ويحل وقت اوله الثاني ان قلنا
يوجب مدعا على ان يصفه في المطلق في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في رافعة مبرهن
الثاني ولو قال لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في رافعة مبرهن
اشبه ولم يقدم في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في رافعة مبرهن
ان من المادة ان يندفعوا في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في رافعة مبرهن
في احد ما لا يوجب كونه مادة بل هو واحد فيكون هو المادة كما هو الواضح في فرضه فلو كان ما يستلزمه في البرهان في البرهان بالاطلاق من حيث الكثرة وكان الاول ثابتا في البرهان
اشبه لم يقدم في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في المبرهن الثاني ان قلنا ان مقتضاها في رافعة مبرهن

[illegible]

21

[illegible]

[illegible]

وفاقی

[illegible]

فقد انما في قوله لا يزوجكم الله منكم لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
يشتمل على انما في قوله لا يزوجكم الله منكم لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
على اوقات رجعت وسقطت منه ولا يزوجكم الله منكم لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
الوقت ايضا في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
يسقط ايضا لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
غيره الا بان كان هناك شبهة في صحة الزواج لان الزوجين لم يزوجوا الله منكم لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
الزوجين على الزنا لا يزوجكم الله منكم لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
على الزنا في حق القبول لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
فما في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
ايضا في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
النكاح في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
وكلت ثم في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
وليسقط حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
حدثت واذ كانت الحرة في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
الخروج وكذا لو كانت الحرة في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
على ما في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
بالنكاح ولا يزوجكم الله منكم لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
ولولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
بان يوجب الله النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
لغيره فانما في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح
ثم شبهه بالزنا في حقه النكاح لولا ان كان ذلك في حقه عدم النكاح وكونه منكم انما هو في حقه النكاح

المعروف

[illegible]

و هو ابد و لا يتفقد العشق و لا يفرض في ارادة العشق في فضل كثير و ان جبر الله في
الارادة العشق من ارادة العشق انما هو في بعض احوال الدار و ارادة الله المحل و هو كما ذكرنا
الاستغناء عن حق الله فلا يفرض عشي في الارادة و ان اجازة الملك و لو قال ان ملكه فانه
ولا لا يتفق مع ملكه و لا يوجب عليه عطف عند ملكه و لا يوجب له الملك اهل الحرب فانه
فيما اسود و انما هو في الجوار و انما هو في الارادة العشق و انما هو في الارادة العشق
من كسل في التمييز و لا يوجب له في الحرب و لا يوجب له في الارادة العشق و لا يوجب له في الارادة العشق

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

فان شمرنا شيئا انصرف اليه فليقع من الكفاية
وان كان غيبا او مرورا وان كان من غير وقت
على المثال صحيح

[illegible]

فقد جاز الشرايين في اثنى ايامها لم يتقدم عليه
هذا الاثر والى وجه الشك في ولود ايامها لم يتقدم
مب عليه فكذا هذا شك

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

42

[illegible]

...

21

[illegible]

الحاشية

[illegible]

[illegible]

2

[illegible]

[illegible]

قصص

[illegible]

وہی شخصیات ہیں جو ان کے

[illegible]

میراث

[illegible]

[illegible]

1

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

70

[illegible]

24

五

عليه قبح الله وجهه في الدنيا والآخرة
فسمعوا ذلك حيران وانقادوا اليه فكتب لهم هذا الشهادتين

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

5201

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

أعطى إليه

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

انتخابات

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

1874

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

三

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

2

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

منها

[illegible]

[illegible]

مفتی

[illegible]



Handwritten text in a small, vertical column on the edge of the red cover, likely a library or collection identifier.

